الاتحاد الدولي للاتصالات

ITU-T

قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات

الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات

الحمامات، 25 أكتوبر - 3 نوفمبر 2016

القرار 86 – تيسير تنفيذ إعلان إفريقيا الذكية



تمهيد

الاتحاد الدولي للاتصالات وكالة متخصصة للأمم المتحدة في ميدان الاتصالات. وقطاع تقييس الاتصالات (ITU-T) هو هيئة دائمة في الاتحاد الدولي للاتصالات. وهو مسؤول عن دراسة المسائل التقنية والمسائل المتعلقة بالتشغيل والتعريفة، وإصدار التوصيات بشأنها بغرض تقييس الاتصالات على الصعيد العالمي.

وتحدد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) التي تجتمع مرة كل أربع سنوات المواضيع التي يجب أن تدرسها لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات وأن تُصدر توصيات بشأنها.

وتتم الموافقة على هذه التوصيات وفقاً للإجراء الموضح في القرار رقم 1 الصادر عن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات.

وفي بعض مجالات تكنولوجيا المعلومات التي تقع ضمن اختصاص قطاع تقييس الاتصالات، تعد المعايير اللازمة على أساس التعاون مع المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) واللجنة الكهرتقنية الدولية (IEC).

© ITU 2016

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أي جزء من هذه المنشورة بأي وسيلة كانت إلا بإذن خطي مسبق من الاتحاد الدولي للاتصالات.

القرار 86 (الحمامات، 2016)

تيسير تنفيذ إعلان إفريقيا الذكية

(الحمامات، 2016)

إن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (الحمامات، 2016)،

اذ تنگ

- أ) بالقرار 195 (بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تنفيذ إعلان إفريقيا الذكية؛
- ب) بالقرار 197 (بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، تيسير إنترنت الأشياء تمهيداً لعالم موصل بالكامل؛
- ج) بأن من المهم حداً أن تشارك البلدان النامية أ وتُساهم بنشاط في وضع معايير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإذ تضع في اعتبارها
- أ) القرار 30 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛
- ب) أنه طبقاً للخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019، يعمل قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد (ITU-T) على "تقديم الدعم والمساعدة للبلدان النامية من أجل سد الفجوة التقييسية في كل ما يتعلق بأمور التقييس والبنية التحتية لشبكات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها وتوفير المواد التدريبية ذات الصلة ببناء القدرات مع مراعاة خصائص بيئة الاتصالات في البلدان النامية"؛
- ج) أن قطاعات صناعية متنوعة، كقطاعات الطاقة والنقل والصحة والزراعة وإدارة الكوارث وسلامة الجمهور والشبكات المنزلية، تعتمد على شبكات وتكنولوجيات الاتصالات الناشئة؛
- د) أن القرار 1353 لجلس الاتحاد يعترف بأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عناصر أساسية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة، ويكلف الأمين العام، بالتعاون مع مديري المكاتب، بتحديد الأنشطة الجديدة التي ينبغي أن يضطلع بما الاتحاد لدعم البلدان النامية في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ تأخذ في الحسبان

ولاية أمانة إفريقيا الذكية التي تتوافق مع أهداف الاتحاد من أجل البلدان النامية،

وإذ تدرك

أ) أن الدول الأعضاء في إفريقيا الذكية وشركاءها من الدوائر الصناعية والمنظمات العاملة على مختلف المشاريع بحاجة إلى معايير؛

ب) أن قطاع تقييس الاتصالات مسؤول عن أعمال التقييس التي تتعلق بالتكنولوجيات الناشئة،

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

تقرر أن تدعو لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد

1 إلى وضع توصيات لقطاع تقييس الاتصالات تهدف إلى تنفيذ التكنولوجيات الناشئة مع التركيز بوجه خاص على البلدان النامية؛

2 إلى التعاون مع مكتب إفريقيا الذكية فيما يتعلق بالمعايير ذات الصلة بالتكنولوجيات الناشئة مع التركيز بشكل أكبر على حالات وسيناريوهات الاستخدام في البلدان النامية من خلال ما ينظم على الصعيد الإقليمي من اجتماعات ومنتديات وورش عمل وغير ذلك،

تكلّف مدير مكتب تقييس الاتصالات بالتعاون مع مدير مكتب تنمية الاتصالات

- 1 بإنشاء آليات تعاون وتآزر بين لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات ومكتب إفريقيا الذكية في مجال وضع المعايير؟
 - 2 مواصلة دعم إعلان إفريقيا الذكية وفقاً للقرار 195 (بوسان، 2014)؛
- 3 بتقديم المساعدة إلى إفريقيا الذكية والأفرقة الإقليمية الإفريقية في إطار الميزانية المخصصة، لدعم مشاريع تجريبية ترمي إلى تسريع تنفيذ معايير الاتحاد الدولي للاتصالات وتوصياته؟
- 4 بتعزيز الدورات التدريبية وتوفير التوجيه للدول الأعضاء في إفريقيا الذكية، وشركائها من الدوائر الصناعية والمنظمات، في إطار اعتمادها لمعايير قطاع تقييس الاتصالات.